

تقرير الجلسة الخامسة والأربعين لاجتماع المجموعة الاستشارية الدولية التابعة لمركز التجارة الدولية

رسالة مركز التجارة الدولية:

يعمل مركز التجارة الدولية على تمكين صادرات الشركات الصغيرة من تحقيق النجاح في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول الاقتصادي من خلال تقديم حلول لتنمية التجارة تنتم بالاستدامة والاشتمال إلى القطاع الخاص ومؤسسات دعم التجارة وواضعي السياسات.

ولا تنطوي المسميات المستخدمة أو المواد المقدمة في هذه المطبوعة على أي تعبير عن رأي أيًا كان من جانب مركز التجارة الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الخاصة بهذه الكيانات أو بشأن ترسيم تخومها أو حدودها.

لم يقم مركز التجارة الدولية بمراجعة وتنقيح هذه الوثيقة بصورة رسمية.

يوليو ٢٠١١

لغة الإصدار الأصلية: الإنكليزية

الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
الدورة الخامسة والأربعين

جنيف، ٣٠ يونيو- ١ يوليو ٢٠١١

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التجارة الدولية، ٢٠١١

ITC/AG(XLV)/242

جدول المحتويات

| | |
|---|--|
| 1 | الجلسة الافتتاحية..... |
| 4 | التقرير السنوي لأنشطة مركز التجارة الدولية في 2010..... |
| 7 | إعلان المساهمات في صندوق أمانة مركز التجارة الدولية..... |
| 8 | رد الإدارة..... |

تقرير عن الجلسة الخامسة والأربعين لمركز التجارة الدولية

اجتماع المجموعة الاستشارية المشتركة

جنيف، 30 يونيو – 1 يوليو 2011

الجلسة الافتتاحية

1. قام بافتتاح الجلسة الخامسة والأربعين سعادة السفير دارلنجتون موابي (زامبيا) رئيس الجلسة الرابعة والأربعين للمجموعة الاستشارية المشتركة. وقد أعرب سعادته، بالنيابة عن المجموعة الاستشارية المشتركة، عن تعازيه المخلصة بالمشاركة مع المتحدثين في الجلسة إلى المديرية التنفيذية لمركز التجارة الدولية باتريشا فرانسيس، والتي كانت متغيبه عن الجلسة لقضاء فترة حداد.
 2. أكد السفير موابي على أنه منذ آخر اجتماع للمجموعة الاستشارية المشتركة في ديسمبر 2010، واصل مركز التجارة الدولية تنفيذ مسؤولياته وفقاً للأولويات التي نصت عليها الخطة الاستراتيجية لعام 2013-2010. وأشار إلى أنه واثق من أن تركيز مركز التجارة الدولية مؤخراً على التأثير والنتائج من خلال وضع أهداف واقعية بالتعاون مع الشركاء في الدول المستفيدة سوف يسهم في ضمان استجابة البرامج إلى الاحتياجات المباشرة لهؤلاء الذين تم إنشاء المنظمة من أجلهم.
 3. ومع ختام كلمته الافتتاحية، دعا السفير موابي الرئيس التالي، سعادة السيد هشام بدر من جمهورية مصر العربية، لتولي منصبه كرئيس للاجتماع الخامس والأربعين للمجموعة الاستشارية المشتركة.
- الكلمة الافتتاحية لرئيس الجلسة الخامسة والأربعين، سعادة السيد هشام بدر.**
4. افتتح السفير بدر كلمته بتوجيه الشكر إلى السيد باسكال لامي، المدير الإداري لمنظمة التجارة العالمية، على استضافة الجلسة الخامسة والأربعين للمجموعة الاستشارية الدولية في مقر منظمة التجارة العالمية. كما رحب أيضاً بالدكتور سوباشي بانتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، على حضوره الاجتماع.
 5. وذكر إنه قبل مناقشة الموضوع الرئيسي وتفاصيل اجتماعنا، يود أن يؤكد على عدة نقاط في تلك اللحظة التاريخية التي يشهدها العالم اليوم، وكيف يمكن استغلال موارد مركز التجارة الدولية أفضل استغلال لدعم طموحات الدول، سواء الحكومات أم الشعوب، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية والحرية والعدالة الاجتماعية.
 6. يمر العالم العربي بمرحلة تاريخية تتجلى فيها الفرص جنباً إلى جنب مع التحديات. وتتطلع الشعوب في هذه المنطقة وغيرها إلى خلق مستقبل أفضل تتحقق فيه آمال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية. إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه كافة الدول التي تمر بهذه المرحلة الانتقالية اليوم هو تحفيز الاقتصاد وتحفيز كافة القدرات الإنتاجية بها، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخاصة والأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار خلق فرص العمل اللازمة لملايين العاطلين والوافدين الجدد إلى سوق العمل.
 7. أكد السفير إلى أنه ليس لديه شك في أن مركز التجارة الدولية عليه دور هام يقوم به في هذا الصدد، يتعلق بمساعدة كافة الدول خلال هذه الأوقات العصيبة في تحقيق أهدافها.

8. كما شدد على أن الهدف الرئيسي للاجتماع هو مناقشة برامج العمل في مركز التجارة الدولية من خلال التقرير السنوي لعام 2010. وستكون هناك أيضاً فرصة لدعوة المساهمين لإعلان مساهماتهم الخارجية عن الموازنة للعام القادم، وعقد حلقات نقاش كمتابعة للاجتماع الرابع للدول الأقل نمواً (LDC IV)، وصياغة مشروع الإطار المتكامل المعزز.

بيان السيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

9. ركز السيد لامي في مداخلته على ما اعتبره الهدف الأسمى لعمل المنظمة: ألا هو ضمان أن تحقق التجارة النمو الجيد المستديم للدول النامية والدول الأقل نمواً.

10. وأكد أنه خلال فترة السنة أشهر منذ آخر اجتماع للمجموعة الاستشارية المشتركة، حدث عدد من التطورات الهامة داخل منظمة التجارة العالمية وفي العالم. إذ حدثت تغييرات هامة في العديد من الدول العربية، وكانت الفرص الاقتصادية وتوقعات تحسين الحياة هي جوهر عمل الكثير من هذه الحركات. ورحب بتحريك مركز التجارة الدولية لتولي المبادرة في توفير مساعدة متعلقة بالتجارة إلى الدول المعنية كوسائل للمساهمة في تعافي هذه الدول.

11. وبالعودة إلى جولة الدوحة، أكد السيد لامي أنه على الرغم من الانتهاء من 80% من المفاوضات، إلا أنه لسوء الحظ لم يحدث تقدم بعد ذلك بسبب عدم الاتفاق على النواحي الرئيسية لدخول المنتجات الصناعية إلى الأسواق بين عدد قليل من الأعضاء. ومنذ أبريل، كان تركيز منظمة التجارة العالمية على التشاور مع الأعضاء حول عناصر حزم صغيرة يمكن جني ثمارها بحلول نهاية العام، مع وضع الأولوية في التركيز على الدول الأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية. إن تبني مثل هذه الحزم سيرسل رسالة قوية حول التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالوفاء بالتعهدات التي قدموها في اسطنبول في بداية هذا العام. في حين أن إضاعة هذه الفرص قد تعني أن الأعضاء غير مستعدين "للاستثمار بشكل جاد" - وهذا يمثل صدعاً كبيراً في الثقة.

12. وحول مناقشة الاجتماع الرابع للقرى الأقل نمواً (LDV IV) في اسطنبول، أكد السيد لامي أن المؤتمر أظهر أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الأعضاء من الدول النامية والدول الأقل نمواً، بدءاً بالسياحة. كما أنه سعد بالمشاركة في منتدى تنمية الصادرات العالمي التابع لمركز التجارة الدولية الذي ركز على الخدمات السياحية.

13. أشار السيد لامي إلى أن الحدث الرئيسي في عام 2011 هو المراجعة العالمية لبرنامج المعونة لصالح التجارة الشهر التالي. وأنه يمثل فرصة لدراسة ما تم تحقيقه منذ إطلاق المبادرة في المؤتمر الوزاري بهونج كونج في ديسمبر 2005. وأوضح إلى أنه يمكن استشعار نتائج إيجابية في عدد من النواحي: أولاً، من حيث تعبئة الموارد. ازدادت تدفقات برنامج المعونة لصالح التجارة بمقدار 60% بشكل فعلي، لكن ليس على حساب الأشكال الأخرى من المساعدات. توقف إجمالي التمويل عند 40 مليار دولار أمريكي تقريباً في 2009، وازدادت المبالغ الموجهة إلى أفريقيا بمقدار 20% تقريباً لكل عام منذ 2005 لتصل إلى ما يزيد عن 16 مليار دولار أمريكي في 2009. وحدث تقدم أيضاً في دمج التجارة في أطر عمل التخطيط القومية، وأظهرت دراسة تم إجراؤها بغرض المراجعة أن المبادرة كان لها تأثير كبير على الأرض.

14. أكد السيد لامي أن تعزيز دور التجارة داخل الاستراتيجيات الوطنية يتطلب إجراءات سياسية تعترف بالحاجة إلى عملية شاملة تقوم بتقييم مدخلات كافة المساهمين. على سبيل المثال، إذ لم يتم إشراك القطاع الخاص، فسوف يحدث تراجع في الناتج الوطني وفي التنافسية. وتعمل منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية مع الشركاء الإقليميين لتعزيز قدرة الشركات الأفريقية على لعب دور أكثر فعالية في سياسة التجارة.

بيان الدكتور سوباشي بانثشباكدي، الأمين العام، لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

15. أكد الدكتور سوباشي أن الرسالة المجمع عليها في الندوة الأخيرة للمؤتمر الدولي للتجارة والتنمية هي أن الاقتصاد العالمي ليس في مأمن من الخطر. فهناك العديد من المخاطر المترتبة والعقبات التي ينبغي اجتيازها قبل تحقيق التعافي

الحقيقي. وبينما تؤدي بعض الاقتصاديات الناشئة بشكل جيد ويتجاوز إجمالي الناتج المحلي بها مستويات ما قبل الأزمة، إلا أن الموقف في الاقتصاديات المتقدمة لا يزال خطيراً. يحتاج العالم إلى الاستعداد لمواجهة الأزمات والتحديات التي تظهر أمامه. وأفاد الدكتور سوباشي أن التهديد الذي تفرضه الديون السيادية للدول المتقدمة أصبح منتشرًا بشكل غير اعتيادي. ولو تفاقمت هذه الديون، فسوف يكون لها نفس تأثير الأزمة مرتفعة المخاطر. "وسيسود الظلام مرة أخرى".

16. وأكد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن البطالة في الدول الصناعية لا تزال عند مستويات الأزمة. وهناك مشكلات في السيولة والتضخم، وأصبحت مشكلة أسعار الأغذية أكثر من مجرد سيناريو للأزمة. كما نوه إلى أن مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) لا يزال مرتفعًا بدرجة كبيرة منذ بداية العام، برغم تراجع مؤخرًا عن ذروة الارتفاع في فبراير. ويعد موقف الدول الأقل نموًا على وجه الخصوص في شدة الخطورة: فهي غير متورطة في أصل الأزمة، كما أن معظمها تحقق نموًا جيدًا وتقوم بتوسيع صادراتها، لكن أدت الأزمة إلى انهيار ذلك وازدادت المديونية إلى حد مقلق، حيث تفاقمت بسبب أزمة أسعار الغذاء.

17. أكد الدكتور سوباشي أنه بناءً على هذه الخلفية، فإن عمل مركز التجارة الدولية المتعلق بدعم القطاع الخاص في الدول الأقل نموًا يعد في غاية الأهمية. كما أن بناء القدرات أصبح أمرًا مطلوبًا على وجه الخصوص. وكان من بين النواحي التي ظهرت في منتدى تنمية الصادرات العالمي (WEDF)، الذي عقد على جانب المؤتمر الرابع للدول الأقل نموًا في اسطنبول، هو الاهتمام بقطاع السياحة بوصفه المجال الذي يحقق مكاسب تصديرية هامة بالنسبة للدول الأقل نموًا. ويجب أن يستمر مركز التجارة الدولية في عمله مع ممثلي القطاع الخاص لتطوير السياحة في هذه الدول.

بيان السيد جيان ماري باوجام، نائب المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية

18. افتتح السيد باوجام خطابه بالتأكيد على مهمة مركز التجارة الدولية في دعم منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمات الدولية الأخرى في التشجيع على مزيد من أنظمة التجارة الدولية العادلة والمستدامة والشاملة. تحتاج الشمولية إلى استراتيجيات تنمية تسمح للشعوب بالمساهمة في النمو الاقتصادي الجيد والمستديم والاستفادة منه. ويسعى مركز التجارة الدولية بجدية للقيام بأربع مساهمات هامة ومبتكرة لبناء مزيد من الشمولية في نظام التجارة العالمية، لصالح الفقراء.

19. أول هذه المساهمات هو الوصول للمعلومات. تعد إتاحة الوصول المجاني إلى معلومات السوق أول متطلب للسماح للشعوب الفقيرة بالمشاركة في نظام التجارة العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة به. في هذا الصدد، واصل مركز التجارة الدولية عمله التقليدي المتعلق بتقديم أحدث المعلومات حول التجارة والتعريفات إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) ومؤسسات دعم التجارة (TSIs)، وفي نفس الوقت تطوير برنامج رئيسي جديد للتعامل مع العقبات التي تواجه التجارة من الداخل والخارج على السواء. وكانت المنظمة على وعي تام بأن التدابير غير الجمركية والمعايير الخاصة تمثل النواحي التالية التي ينبغي اكتشافها. كما يقوم مركز التجارة الدولية أيضًا بدوره في مجال تجارة الخدمات.

20. تتعلق المساهمة الهامة الثانية بالوصول لأدوات صنع القرار. ويختص هذا الأمر بالعمل على تنشيط استخدام معلومات السوق المتاحة لمنح التفويض لدوائر وهيئات التجارة الخارجية باتخاذ القرارات. كما شمل بناء دوائر للتجارة الخارجية من خلال منح سلطات لمؤسسات دعم التجارة في الدول النامية، والمساعدة على تنظيم حوارات بين ممثلي القطاع الخاص والحكومات، والتعاون مع أمانات التكامل الإقليمية، ودمج التركيز على قضايا الجنس في مشروعات تشجيع دور المرأة في جهات صنع القرارات المتعلقة بالتجارة.

21. تضمن المساهمة الثالثة الوصول للأسواق، التي تعتبر مفتاحًا لخلق الوظائف بطريقة مستدامة. يساعد مركز التجارة الدولية على بناء قدرات الدول النامية على الوصول للأسواق من خلال العمل على الإعداد للانضمام لمنظمة التجارة العالمية،

ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع السلع على تسلق سلسلة القيم والعتور على أسواق جديدة، وأيضاً من خلال دعم دمج المنتجين من الدول الفقيرة في سلاسل القيمة الرئيسية الدولية.

22. تتعلق المساهمة الرابعة بالحصول على دخل، فمع الاعتراف بأن تشجيع الصادرات يساعد في تشجيع النمو، لكنه بالرغم من ذلك لا يسهم تلقائياً في الحد من الفقر أو تحقيق النمو الشامل. ومرة أخرى، فإن الدخل الناجم عن الزيادة في التجارة العالمية لا يعود بالنفع على القطاعات الفقيرة في المجتمع، مثل المرأة والشباب.

23. وبالنظر إلى التحديات الرئيسية التي تواجه مركز التجارة الدولية في 2011 من منظور الشمولية، أفاد بأن التحدي الأول يتمثل في كيفية تحسين وضع الفقراء، خاصة في الدول الأقل نمواً. واستجابة لهذا التحدي، أشار إلى أن مركز التجارة الدولية ينفذ التزامه بتخصيص أكثر من 50% من حافظة وأنشطة المشروع إلى الدول الأقل نمواً والدول النامية غير الساحلية (LLDC) والدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS) ودول أفريقيا جنوب الصحراء (SSA). وعقب المؤتمر الرابع حول الدول الأقل نمواً، شارك مركز التجارة الدولية منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في التركيز على تشجيع السياحة. كما ينوي مركز التجارة الدولية أيضاً تعزيز شراكاته مع منظمات ومبادرات الأمم المتحدة الأخرى، خاصة مشروع الإطار المتكامل المعزز.

24. يتعلق التحدي الرئيسي الثاني بالتأثير الاقتصادي للتحويلات السياسية الحالية في القارة الأفريقية. حيث تمثل إدارة التعافي الاقتصادي والتحول الاقتصادي في نفس الوقت أعظم تحدي أمام الاقتصاديات العربية والديمقراطيات الناشئة. وللمساهمة في العملية، واصل مركز التجارة الدولية تعاونه عن كثب مع شركائه من منظمات دعم التجارة في المنطقة، وقام بتكثيف حوار مع الدول العربية، كما يعمل على تصميم برنامج جديد حول التوظيف المستديم عن طريق تنمية الصادرات (SEED).

25. وبالعودة إلى كوت ديفوار، أشار السيد باوجام أنه عقب تعليق كافة العمليات، أجرت الحكومة الجديدة اتصالات مع مركز التجارة الدولية وطلبت تجديد تعاونه. وسوف يجري فريق المهمة التقنية زيارة إلى أبيدجان في القريب لمراجعة الموقف وصياغة اقتراحات المشروع.

التقرير السنوي لأنشطة مركز التجارة الدولية في 2010

مقدمة من السيد جيان ماري باوجام، نائب المدير التنفيذي

26. أكد السيد باوجام أن الزيادة في عمليات التنفيذ التي حققها مركز التجارة الدولية في 2010 كانت مرضية ومستدامة، حيث بلغت نسبة التوسع 13% مقارنة بعام 2009. وقد تم اجتياز مبلغ الموازنة المستهدف والذي بلغ إجماليه 40 مليون دولار أمريكي، وتوجيه 55% من عمليات التنفيذ إلى الدول الأقل نمواً والدول النامية غير الساحلية (LLDC) والدول النامية الجزرية الصغيرة (SIDS) ودول أفريقيا جنوب الصحراء (SSA). وأشار إلى أن تحليل الأداء حسب المنطقة أوضح أن الإنفاق في بعض المناطق محدود جداً، لكن الأرقام الأولية أخفت حقيقة أن هناك العديد من المشروعات النشطة التي تجري في عدة مناطق من بينها هذه المناطق.

27. وصف الدكتور باوجام الأحداث الهامة في 2010 من أربع نواحي: إدارة الجودة والبرامج الجديدة ورضا العملاء والفعاليات المؤسسية. وفيما يتعلق بإدارة الجودة، أشار إلى أنه قد تم إحراز تقدم حيال دمج وتنفيذ الإدارة المعتمدة على النتائج. ومن بين البرامج الجديدة التي تم إطلاقها أشار إلى برنامج المرأة والتجارة، وبرنامج المجتمعات الفقيرة والتجارة، وبرنامج التجارة والتغير المناخي والبيئة. وفيما يتعلق برضا العملاء، نوه إلى أن 70% من العملاء أعربوا بشكل إيجابي عن رضاهم عن الجودة وارتباط الخدمات المقدمة من مركز التجارة الدولية، وعن الفعاليات المؤسسية، أشار إلى منتدى تنمية الصادرات العالمي ومؤتمر منظمة ترويج التجارة العالمية.

28. وفيما يخص عمليات التنفيذ في 2011 أكد السيد باوجام على أن الأشهر الخمسة الأولى شهدت نمواً مقارنة بعام 2010 وأن المنظمة تسير على الدرب لتحقيق أهدافها بنهاية العام (النمو بنسبة 10%). وبالنظر إلى البرامج الكبيرة على وجه الخصوص، والتي تعادل 55% من عمليات التنفيذ حتى الآن لهذا العام، فقد تم تنفيذ 45% من الإجمالي المخصص لهذا العام بالكامل، حيث يمثل 98% مما هو مخطط له. وأشار نائب المدير التنفيذي إلى التحسن الثابت في الإنتاجية.

29. وأشار إلى إحراز تقدم ثابت حيال جعل مشاريع مركز التجارة الدولية متوافقة مع الإدارة المعتمدة على النتائج، لكنه وصف عددًا من المشكلات والتحديات المطلوب مواجهتها. وأحد هذه التحديات هو أنه كلما كانت المشروعات أكثر نضجًا كان تركيزها أقوى على الأنشطة والمخرجات مقارنة بالمشروعات الحديثة، وخاصة البرامج الكبيرة، التي تركز على النتائج والتأثيرات. ونوه إلى أن هناك حاجة إلى التوحيد القياسي بين المؤشرات المختلفة الجاري استخدامها لقياس المخرجات والنتائج ورفع التقارير بطريقة منسجمة والبحث عن طرق لتجميع النتائج على مستوى المؤسسة، يشمل ذلك تطوير عملية مؤتمتة.

30. تتعلق أحد العناصر الهامة في عملية تحسين أداء الجودة ببناء قدرات إدارة المشروعات في المنظمة. ولتحقيق ذلك تم إعداد برنامج تدريب إجباري حول تصميم وإدارة المشروعات لمختصي مركز التجارة الدولية. وفي نفس الوقت يقوم مركز التجارة الدولية بتعزيز مشاركته مع عدد من مجموعات المساهمين، يشمل ذلك الجهات المانحة والمندوبين الإقليميين وسفراء الدول الأقل نمواً والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية.

عرض تقديمي عن المستجدات المالية تعرضه السيدة إيفا موراي، مديرة، قسم دعم البرامج.

31. قدمت السيدة موراي تقريراً عن الموقف المالي لمركز التجارة الدولية، يبين الوضع في 31 مايو 2011، وتسايط الضوء، وإن أمكن، على الفترة من يونيو حتى ديسمبر 2011. وقد أوضحت النمو الذي اعترى الموارد المالية لمركز التجارة الدولية خلال أربع فترات ثنائية الحول، من 2004-2005 حتى 2010-2011. فخلال هذه الفترة، ازداد إجمالي الموارد من 124.2 مليون إلى 166.3 مليون دولار. وقد ازدادت الموازنة العادية من 51.8 مليون إلى 74.6 مليون، وازداد التمويل من خارج الموازنة من 72.3 إلى 91.7 مليون دولار. مع ذلك أشارت السيدة موراي إلى أن التقلبات في سعر الصرف خلال الفترة توضح أنه برغم البيانات التي تُظهر وجود زيادات منتظمة في الموازنة العادية، لكن في الحقيقة كانت موارد الموازنة العادية ثابتة نوعاً ما، مع وجود زيادات حقيقية محدودة باستثناء في الفترة ثنائية الحول الحالية، عندما تلقى مركز التجارة الدولية ثمانين إعانات متصلة وتمويل إعانتين مؤقتتين.

32. عرضت السيدة موراي أيضاً أن نفقات عام 2010-2011 كانت 74.4 مليون دولار حسب الموازنة العادية و82.3 مليون دولار أمريكي كمصروفات خارجة عن الموازنة، ليصل الإجمالي إلى 156.7 مليون دولار أمريكي. وأشارت إلى أن الموازنة العادية غطت نفقات الإدارة وتنفيذ البرامج والبنية التحتية الفعلية وتكاليف فرق العمل – والتي تمثل تقريباً 80% من الإجمالي. وبالنظر إلى الوضع المالي للموازنة العادية في 31 مايو 2011، أشارت إلى أن هذا العام بدأ بترحيل 42.8 مليون دولار أمريكي من 2010 العام الأول من هذه الفترة ثنائية الحول. وفي 31 مايو، تم إنفاق 16.8 مليون دولار من هذا المبلغ، ومن المتوقع إنفاق 97% بحلول نهاية العام.

33. تم تقسيم الاعتمادات الخارجية عن الموازنة إلى فئتين، أو "نافذتين". وهي اعتمادات النافذة 1 والمقدمة من حوالي 10 جهات مانحة، ويتم تجميعها واستخدامها في مجموعة متنوعة من المشروعات لدعم أنشطة المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة. ومن إجمالي 16 مليون دولار أمريكي متوافرة عبر النافذة 1 في 2011، تم إنفاق 6.5 مليون دولار أمريكي بحلول 31 مايو. وفيما يتعلق بالنافذة الثانية، فقد شملت الاتفاقيات الثانية، على سبيل المثال مع الاتحاد الأوروبي أو مع دول مانحة فردية وصناديق أمانة متعددة الجهات المانحة وصناديق دائرة وتمويل الصادرات المرتبطة وغيرها. ومن جمالي 39.5 مليون دولار أمريكي متاحة هذا العام، تم إنفاق 14.8 مليون دولار أمريكي بحلول 31 مايو.

34. أشارت السيدة موراي إلى أن هناك توجه إيجابي لتقديم مساعدة تقنية على مر السنوات، بزيادة من 28.3 مليون دولار أمريكي في 2006، إلى 39.2 مليون دولار أمريكي في 2010، وقد وصل إجمالي المعروض إلى 43.1 مليون دولار أمريكي ك مبلغ صافي لهذا العام.

35. ناقشت السيدة موراي أيضًا الاحتياطي التشغيلي لمركز التجارة الدولية، وأن هناك حصة مستهدفة قانونية مخصص له بنسبة 15% من مصروفات صندوق الأمانة السنوي، والذي يعادل مبلغ 5.94 مليون دولار أمريكي في 2011. مع ذلك أشارت التوقعات بأن المنظمة لن تلبي الحصة المستهدفة هذا العام وسوف تحقق فقط مستوى 4.2 مليون دولار أمريكي أو 10.6% بحلول 31 ديسمبر، برغم تحقيق تقدم بطيء نحو المستهدف منذ عام 2007.

المناقشة العامة

36. قامت 36 دولة بمدخلات عامة. وأعربوا عن تعازيهم للمديرة التنفيذية السيدة باتريشيا فرانسيس، التي تقضي فترة حداد.

37. وكان هناك إجماع قوي في المجموعة الاستشارية المشتركة بشأن توصية مركز التجارة الدولية بمواصلة برنامج المساعدة التقنية الخاص به وإحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة المعتمدة على النتائج.

38. وأعربت غالبية الوفود عن تقديرهم لجودة المستندات التي تم إعدادها للمجموعة الاستشارية المشتركة والجودة المتميزة للترجمات وحقيقة أنه قد تمت ترجمتها وتوزيعها على الأعضاء في فترة وجيزة. أشارت الوفود إلى أن التقرير السنوي، يمثل تقدمًا كبيرًا من حيث التواصل مع الأعضاء عن العام الماضي. وقد قيل عنه أنه تقرير شامل يركز على التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، وأثبت أن مركز التجارة الدولية يسير على الدرب فيما يتعلق بإنشاء منهج استراتيجي لتصميم وتنفيذ المشروع واتباع منهج تحليلي أقوى مما كان في الماضي. ومن الواجب توصية مركز التجارة الدولية بمواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق الجودة العالية والبرمجة المعتمدة على الطلب.

39. أعرب عدد من وفود الدول المانحة عن رؤيتهم بأنه من الممكن أن تكون هناك رؤية عامة قوية مجمعة تربط المشروعات الخاصة بالأهداف الاستراتيجية العامة، إلى جانب إجراء تقييم دقيق للنتائج والمخرجات وبيان قيمة ما حققته تبرعاتهم المالية. أشارت العديد من الدول إلى اعتقادهم بأن تطوير إطار عمل منطقي محسن على مستوى المؤسسة سيؤدي إلى تحسن في رفع التقارير.

40. ورحبت الوفود بشدة بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتطوير أسلوب الإدارة المعتمدة على النتائج الخاص بتطوير وتنفيذ المشروعات، كما رحبوا أيضًا بتقديم آليات ضمان الجودة. وأن هذا الأمر سوف يساهم في تحسين أداء مركز التجارة الدولية. وكانت هناك مناقشة حيوية حول المستوى المناسب من التأكيد على النتائج مقابل التأثير فيما يتعلق برفع تقارير مركز التجارة الدولية.

41. وكان هناك ثمة إجماع بين الوفود في الثناء على زيادة تركيز مركز التجارة الدولية على تنفيذ المشروعات في الدول الأكثر عرضة للخطر - الدول الأقل نموًا والدول النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة ودول أفريقيا جنوب الصحراء. وأعربت بعض الوفود من دول في مناطق أخرى لا تقع في هذه الفئات عن أملها في ألا تنسى الجهات المانحة احتياجاتها من دعم مركز التجارة الدولية. وعبرت بعض الوفود أيضًا عن قلقها من أن مناطق معينة - هي أمريكا اللاتينية والمنطقة البحر الكاريبي وشرق أوروبا ووسط آسيا - لا تزال تحظى بعدد قليل من الموارد.

42. كانت هناك مناقشة لتأثير الثورات العربية على عمل مركز التجارة الدولية، وأعربت الوفود عن إيمانهم بأن التغييرات التي تجري سوف تجعل عمل الوكالة أكثر أهمية فيما يتعلق بمساعدة الدول على إعادة بناء اقتصادها والتحول إلى الديمقراطية وتحسين ظروف السوق والتنافسية.

43. وكانت هناك مطالبات لمركز التجارة الدولية بمتابعة أعمال المؤتمر الرابع للدول الأقل نمواً (LDC-IV) في اسطنبول وأوصت العديد من الدول مركز التجارة الدولية بتنظيم منتدى تنمية الصادرات العالمي بالتوازي مع مؤتمر LDC-IV ، مع التركيز على السياحة والقطاع الخاص والمجتمعات الفقيرة. وكانت هناك مطالبات لمركز التجارة الدولية بالتركيز بشكل أكبر على قطاع الخدمات.

44. وصف العديد من الوفود من الدول المستفيدة أنشطة مركز التجارة الدولية في بلادهم، وأعربوا عن أملهم في أن تواصل الوكالة دعمها لهم. كما تحدثت كافة الدول المشاركة في برنامج تعزيز الكفاءة التجارية العربية (EnAct) عن أهمية هذا البرنامج والتأثير الإيجابي له وأعربوا عن أملهم في أن تواصل كندا، الجهة المانحة الرئيسية، دعم هذا البرنامج وتكثيف نشاطه.

45. أشارت الوفود إلى أجندة برنامج المعونة لصالح التجارة وإلى المراجعة العالمية الثالثة لبرنامج المعونة لصالح التجارة القادمة. وذكرت بعض الدول المانحة أن مركز التجارة الدولية يعد واحد من أهم الشركاء في برنامج المعونة لصالح التجارة. وسوف يوفر اجتماع المراجعة فرصة لتحديد أفضل الممارسات لدمج الدول الأقل فقراً في منظومة التجارة العالمية. كما يتعلق دور مركز التجارة الدولية بتوصيل صوت القطاع الخاص. ويجب أن يدعم برنامج المعونة لصالح التجارة في أفريقيا أيضاً الأسواق الإقليمية المنظمة والمنظمات الاقتصادية الإقليمية. وفي الدول الأقل نمواً، يجب أن يبحث برنامج المعونة لصالح التجارة عن الأوجه المعاكسة للتيار في سلسلة القيمة، يشمل ذلك القدرة الإنتاجية والتوريد والبنية التحتية.

46. شددت العديد من الدول على استمرار أهمية أعمال مركز التجارة الدولية المعنية بدمج قضايا الجنس في أنشطته سواء في المقرات أم في الميدان، والترحيب بإطلاق برنامج المرأة والتجارة. حيث يعد هذا البرنامج بالنسبة لبعض المساهمين عنصراً رئيسياً في برنامج عمل مركز التجارة الدولية.

47. وكان هناك تأكيد متواصل على أهمية علاقات العمل الحميمة مع كافة المساهمين، خاصة مع الدول الشريكة، وقد تم الإعراب عن تقدير تلك العلاقات في هذا الصدد. وأعرب أحد الوفود عن أن الشراكة تعتبر أمراً حيوياً لهذه الوكالة الصغيرة التي تضم قاعدة عريضة من العملاء. كما كانت رعاية الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص جزءاً هاماً أيضاً من عمل مركز التجارة الدولية.

إعلان المساهمات في صندوق أمانة مركز التجارة الدولية

48. بعد اختتام المناقشة العامة، تمت دعوة الجهات المانحة إلى إعلان مساهماتها في صندوق أمانة مركز التجارة الدولية. وقد تم الإعلان عن المبالغ التالية.

| | |
|----------|--|
| الدنمرك: | 13 مليون كرونة دنمركية |
| كندا: | 950000 دولار كندي (منفصلة عن مساهمة برنامج بناء القدرات التجارية الأفريقية المرحلة الثانية (PACT II) 20 مليون دولار كندي، ومساهمة برنامج تعزيز الكفاءة التجارية العربية (ENACT)، 9.15 مليون دولار كندي، مؤسسة (Paltrade) |

| | |
|---------|--|
| ألمانيا | 1.9 مليون يورو |
| السويد | 120 مليون كرونة سويدية على 4 سنوات بدءاً من 2009 (غير مخصصة) |
| النرويج | 15 مليون كرونة نرويجية (نفس مبلغ عام 2010) |
| فنلندا | يعد مركز التجارة الدولية أهم الشركاء متعددي الأطراف في برنامج المعونة لصالح التجارة. 1.8 مليون يورو غير قادرة بعد على تقديم تعهدات لعام 2012 و 2013 نظراً لتغيير الحكومة لكن بالتأكيد سوف تستمر هذه الشراكة. |
| سويسرا | سوف تشارك مركز التجارة الدولية في برامج SECO في منطقة شرق أوروبا ووسط آسيا وفي شمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء وفي فيتنام بإجمالي 5.5 مليون فرنك سويسري |
| الصين | التعاون في تدريب وتسويق منتجات القطن الأفريقية قام الصين في 2011 بالفعل بإنفاق مساهمتها إلى مركز التجارة الدولية. في عام 2012، سوف تقدم الصين أيضاً مساهمة إلى مركز التجارة الدولية. |

رد الإدارة

49. في ختام الجلسة، أجاب اليد باوجام وفريق الإدارة العليا على التعليقات والأسئلة الخاصة التي طرحها الوفود.
50. وأعرب السيد باوجام عن شكره للوفود على رسائل الدعم القوية التي تلقاها بشأن عمل المنظمة. كما رحب أيضاً بالتوجه الاستراتيجي والإرشادات التي تلقاها وتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة على مساهمتهم المالية في صندوق أمانة مركز التجارة الدولية.
51. وأفاد السيد باوجام بأن مركز التجارة الدولية تفهم بأن الرسالة الرئيسية الأولى من الوفود هو ضرورة مواصلة التركيز على الدول الأقل نمواً ودمج خطة عمل مؤتمر اسطنبول في برنامج عمل مركز التجارة الدولية. ثانياً، يجب أن يبقى مركز التجارة الدولية متفاعلاً مع التغييرات التي تؤثر على اقتصاديات الدول النامية من المنظور العالمي السياسي والاقتصادي.
52. وحول تجارة الخدمات، أشار إلى أن مركز التجارة الدولية يطور بشكل إضافي فكره الداخلي حول المنهج الاستراتيجي في هذا الصدد، معتمداً على العمل الذي تم تنفيذه بالفعل داخل المشروعات.

53. تظل الشراكات أداة هامة للمساعدة التقنية ولا يزال مركز التجارة الدولية ملتزمًا بتقوية الشراكات مثل مجموعة CEB Cluster ومبادرة وحدة العمل بالأمم المتحدة وبرنامج الإطار المتكامل المعزز، وتقوية الشراكات مع المنظمات الإقليمية.
54. وفيما يتعلق بالإدارة المعتمدة على النتائج، رحب مركز التجارة الدولية بدعم الوفود ونوه إلى أن المنظمة حاليًا في مرحلة تنفيذ الإدارة المعتمدة على النتائج، مع التركيز ليس فقط على وضع الإجراءات بل أيضًا ضمان دمج الإدارة المعتمدة على النتائج في "عقل" المنظمة. وأن مركز التجارة الدولية يحتاج إلى إحراز تقدم بشأن قياس الأداء وتجميع النتائج وإدارة المخاطر وأتمتة رفع التقارير وجعل المؤشرات متجانسة. وعلى الرغم من البدء في تفعيل إطار العمل المنطقي المحسن بالمؤسسة بحلول 2014، لكن لن تنتظر الوكالة حتى ذلك الحين لحدوث هذه التحولات الهامة. كما يعمل مركز التجارة الدولية بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الإشراف الداخلي ومجلس مراجعي الحسابات على تصميم وتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر.
55. قامت السيدة عائشة بوياء، مديرة الأعمال والدعم المؤسسي، بعرض مشروع دمج قضايا الجنس في مركز التجارة الدولية وألمحت إلى الأنشطة المستمرة لضمان انعكاس قضايا الجنس في عمل المنظمة.
56. أكدت السيدة بوياء أيضًا على عمل مركز التجارة الدولية على إنشاء منظمة ترويج تجارية جديدة في مالي وأكدت للمجموعة الاستشارية المشتركة في مركز التجارة الدولية على الدعم المتواصل بشأن تدريب أفراد وكالة ترويج التصدير ومساعدة المنظمة على تطوير الخدمات التي تدعم القطاع الخاص المالي.
57. واستجابة لمطالبة من منظمة الدول الناطقة بالفرنسية بزيادة مساهمة مركز التجارة الدولية في المشروع المشترك أفادت السيدة. بأنه اعتبارًا من 2011-2013 سوف يتم تنفيذ المشروعات المشتركة على أساس مشاركة التكلفة، مع استهداف التجارة بين دول الجنوب
58. وقامت السيدة موراي بالرد على الأسئلة المتعلقة بتمثيل الدول الأقل نموًا في فريق عمل مركز التجارة الدولية. وأفادت بأن مركز التجارة الدولية ملتزم بزيادة تمثيل الدول الأعضاء التي لا يوجد لها تمثيل كبير، خاصة من الدول الأقل نموًا. ويرحب مركز التجارة الدولية بالمساعدة في تحديد الإضافات على قائمة توزيع إخطارات الوظائف الخالية برحب بتشجيع الوفود للطلبات من المرشحين المؤهلين.
59. وفي استطلاع آراء للعملاء، أكد السيد فون كيرشباش، مدير قسم برامج الدول، أن هذا الأمر يعد جزءًا هامًا من ثقافة مركز التجارة الدولية وأوضح الطرق التي يمكن من خلالها أن يسهم تحليل نتائج الاستطلاع في تصميم الاستراتيجيات الإقليمية ومساعدة المنظمة على الالتزام بمراعاة احتياجات العملاء.
60. كما عقدت أيضًا مناقشتين ندويتين حول "القدرة التجارية لانضمام الدول الأقل نموًا" و"المتابعة الرابعة للدول الأقل نموًا: أفضل الممارسات في صياغة المشروع المتعلقة بالسياحة".

يمثل مركز التجارة الدولية (ITC) الوكالة المشتركة لكل من منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة.

العنوان: ITC
rue de Montbrillant 54-56
Switzerland 1202 Geneva

العنوان: ITC
Palais des Nations
Switzerland 1211 Geneva 10

رقم الهاتف: +41-22 730 0111

فاكس رقم: +41-22 733 4439

بريد إلكتروني: itcreg@intracen.org

الموقع الإلكتروني: <http://www.intracen.org>

